الأمم المتحدة

A/75/97

الجمعية العامة

Distr.: General
11 June 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 119 (ج) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 8 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لنيبال لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى ترشح نيبال لإعادة انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2021-2023، تتشرف البعثة الدائمة لنيبال لدى الأمم المتحدة بأن تحيل طيه بياناً عن إسهامات نيبال وتعهداتها والتزاماتها الطوعية، عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60 (انظر المرفق).

وتتشرف كذلك البعثة الدائمة لنيبال بأن تطلب تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

* A/75/50.

20-07792 (A) 190620 190620

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 8 حزيران/يونيه 2020 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لنيبال لدى الأمم المتحدة

ترشح نيبال لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2021-2023

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملا بقرار الجمعية العامة 251/60

أولا - معلومات أساسية

1 - قدمت نيبال ترشحها للانتخاب لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2021-2023، الذي سيجرى في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

2 - ونيبال دولةٌ ديمقراطية شاملة تسعى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والرخاء. والتزام نيبال بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها التزام كامل لا لبس فيه. وتؤمن نيبال بنهج شامل ومتكامل إزاء الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان وترى أنه لا غنى عن هذه الخصائص لأي مجتمع ديمقراطي. ولتعزيز التنفيذ الوطني للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، اعتمدت نيبال مجموعةً واسعة من التدابير التشريعية والمؤسسية والسياساتية والإدارية وأدمجت الأحكام الواردة في المعايير الدولية لحقوق الإنسان في قوانينها وسياساتها الوطنية.

3 - وتعرض عملية السلام في نيبال، المتفردة في نجاحها وطابعها المحلي وملكيتها وقيادتها الوطنيتين، مثالا ناجحا على تحويل النزاع المسلح إلى نظام سياسي سلمي وديمقراطي. ونيبال الآن مهيأة بشكل جيد للمضي في مسار الحفاظ على السلام وتحقيق العدالة الاجتماعية والحوكمة الرشيدة وتحقيق الحوكمة الرشيدة والتنمية والرخاء في إطار نظام حكم جمهوري ديمقراطي اتحادي.

ثانيا - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الداخل

ألف - دستور شامل وديمقراطي وقائم على حقوق الإنسان

4 - رحلة أي بلد صوب تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها واحترامها تبدأ في الداخل. ويقوم دستور نيبال الديمقراطي على أساس حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، والمساواة، وعدم التمييز، ومبادئ أخرى من قبيل اعتماد نظام سياسي ديمقراطي شامل متعدد الأحزاب، والتعددية، واستقلال القضاء، والفصل بين السلطات، والضوابط والموازين، وسيادة القانون، والمساءلة، والتمثيل النسبي، والانتخابات الدورية، والحكومة التمثيلية، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

5 - ويضمن دستور نيبال مجموعة شاملة من الحقوق المدنية والسياسية كما يضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستمدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تشكل نيبال دولة طرفا فيها. ولوضع تلك الحقوق الأساسية المكرسة في الدستور موضع التنفيذ، سنت نيبال 16 تشريعاً تنفيذياً مختلفاً.

6 - وكفل النظام الانتخابي المختلط بحكم ينص على التمييز الإيجابي التمثيل الشامل للمرأة والمجتمعات المحلية المحرومة في العملية السياسية والسياساتية. وضمنت الانتخابات الحرة والنزيهة

والمحايدة للحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية التي أجريت في عام 2017 وشهدت إقبالا قياسيا من الناخبين تمثيلاً شاملا للمرأة في الهيئات المنتخبة بلغت نسبته 41 في المائة.

باء - قضاء مستقل ومحايد

7 - يظل القضاء المستقل في نيبال هو حامي الدستور والقيّم على حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد حافظ القضاء في نيبال على استقلاله وحياده وأصدر أحكاما تاريخية لصالح حماية حقوق الإنسان الأساسية للشعب.

جيم - المؤسسة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان

8 - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هي مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان حاصلة على اعتماد من الفئة "ألف". ويمتثل قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2012 بصورة تامة للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس) ويوفر الأساس القانوني للجنة للعمل كرقيب قوي على حقوق الإنسان في البلد. واللجنة مكلفة برصد حالة حقوق الإنسان وضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، وهي مختصة ببدء التحريات والتحقيقات في حالات انتهاكات حقوق الإنسان. ويمكنها أن توصي بإجراءات قانونية أو إدارية ضد الجناة وأن توصي بتعويض الضحايا وغير ذلك من التدابير التصحيحية حسبما يلزم.

9 - إضافةً إلى ذلك، يضمن الدستور إنشاء لجان دستورية مختلفة أخرى، مستقلة ومخولة، مثل اللجنة الوطنية للمرأة، ولجنة الداليت، واللجنة الوطنية للإدماج، ولجنة قوميات الشعوب الأصلية، ولجنة الماديسي، ولجنة الثارو، ولجنة المسلمين. وتعمل هذه اللجان من أجل تعزيز وحماية حقوق ومصالح ورفاه كل من هذه الطوائف.

دال - آليات العدالة الانتقالية

10 - من أجل معالجة المسائل المعلقة المتصلة بالعدالة الانتقالية فيما يتعلق بالحوادث التي وقعت أثناء النزاع المسلح (1996-2006)، أنشئت لجنتان مستقلتان منفصلتان، هما لجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة التحقيق بشأن الأشخاص المختفين القسريين. وتم تمديد ولايتي اللجنتين، وتعيين مفوضين جديدين وفقا لتوصيات لجنة الاختيار المستقلة. وتعمل حاليا آليات العدالة الانتقالية بصورة مستقلة للوفاء بولاياتها. ويُكفل استقلال وحياد اللجنتين، وكفلت لهما موارد كافية. وقد أكدت نيبال من جديد في كل مناسبة ملائمة أن عملية العدالة الانتقالية ستسترشد باتفاق السلام الشامل بين حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، وتوجيهات المحكمة العليا، والالتزامات الدولية ذات الصلة، وشواغل الضحايا، والحقائق على أرض الواقع. ونيبال، بوصفها بلدا قاد عملية سلام ناجحة بشكل فريد، لديها القدرة والإرادة السياسية اللازمتين لإنجاز عملية العدالة الانتقالية بطريقة فريدة وذات مصداقية بنفس القدر.

هاء - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

11 - المساواة وعدم التمييز هما حجر الزاوية في العملية الدستورية والسياسية في نيبال. وتتقيد نيبال بنهج قائم على الحقوق في تعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة. ويكفل الدستور الحق

في النسب والمساواة في الحقوق في ممتلكات الآباء والأمور الأسرية ويضمن الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة. وتتمتع الأقليات الجنسية (المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين) في نيبال بجميع الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور.

12 - وكفل حق المرأة في المشاركة في جميع هياكل الدولة على أساس التمثيل النسبي. ويلزم البرلمان الاتحادي ومجالس المقاطعات بألا تقل فيهما نسبة تمثيل المرأة عن الثلث، وتلزم الحكومات المحلية بألا تقل هذه النسبة عن 40 في المائة. ويلزم أن يكون إما رئيس البرلمان أو نائب رئيس مجلسي البرلمان كليهما امرأة. ويجب أن تكون امرأة إما رئيسة مجلسي البرلمان أو نائب رئيس مجلسيها. ويجب أن يكون رئيس البلد ونائب الرئيس من جنسين متقابلين أو من طوائف مختلفة. وتحتل نيبال الآن مرتبة بين البلدان الرائدة التي حققت قدرا أكبر من تكافؤ الجنسين في الهيئات البرلمانية والإقليمية والمحلية المنتخبة، حيث تبلغ نسبة تمثيل المرأة 41 في المائة بوجه عام. وتبلغ مؤشرات التمكين الجنساني مستوى أعلى مما كانت عليه في الماضي.

13 - وتحظر قوانين العمل في نيبال حظرا صارما التمييز على أساس نوع الجنس وتكفل الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة. ويعاقب القانون على العنف ضد المرأة ويحق للضحايا الحصول على تعويض من الجناة. وتُطبَّق إجراءات المحاكم السريعة في قضايا الاتجار بالبشر والانتهاك الجنسي. وقد أدت الأحكام المتعلقة بالتمييز الإيجابي والحصص المخصصة إلى زيادة كبيرة في مشاركة المرأة في الخدمة المدنية وغيرها من فرص العمل في القطاع العام، بما في ذلك في وكالات الأمن. وزادت نسبة ملكية المرأة للحيازات العقارية ومشاركتها في المشاريع المدرة للدخل زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة.

14 - وأدى الاستثمار في النساء إلى انخفاض كبير في معدلات وفيات الأمهات والأطفال وزيادة في التحاق الفتيات بالمدارس، بمن فيهن الفتيات من الداليت والمجتمعات المحرومة. وقد أدمجت نيبال بالكامل أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 5، في خططها وسياساتها وبرامجها الدورية والسنوية.

15 - ونيبال بلد رائد في استحداث وتنفيذ نظام للميزنة المراعية المنظور الجنساني منذ الفترة 2008/2007. ويشكل هذا النظام للاستثمار في برامج مستهدفة وتتبع النفقات العامة من منظور جنساني جزءا أساسيا من الخطط والبرامج. وبلغت نسبة المبالغ المخصصة للنظام في الميزانية الاتحادية 38,6 في المائة في الفترة 2019/2018.

16 - وقامت نيبال بإعداد وتنفيذ خطة عمل وطنية بشأن قراري مجلس الأمن 1325 (2000) و 1820 (2008). وقد بلغ إعداد خطة عمل وطنية ثانية المرحلة النهائية، بمشاركة نشطة من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك حكومات المقاطعات والحكومات المحلية.

واو - حقوق الطفل

17 - نيبال طرف في اتفاقية حقوق الطفل، وقد صدّقت على البروتوكولين الاختياريين الملحقين بها، بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية. وقد أعطت نيبال أولوية قصوى لمسألة رفاه الأطفال وحمايتهم. وسنت نيبال قانوناً شاملاً بشأن الأطفال في أوائل التسعينات، أدخلت عليه تعديلات وتحديثات أخرى في عام 2018، يكفل حقوق الأطفال والمساواة وإدماجهم، ويلبي احتياجاتهم الإنمائية. وقد أسفر تنفيذ التعليم الإلزامي والمجاني لجميع الأطفال

حتى المرحلة الابتدائية والتعليم المجاني حتى المرحلة الثانوية عن نتائج باهرة. ويحق للطلاب ذوي الإعاقة والطلاب المعوزين الحصول على التعليم العالي المجاني. وتقدم لأطفال المدارس منح دراسية شهرية ووجبة يومية وحوافز أخرى لزيادة الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها.

زاي - الحق في الحصول على المعلومات

18 - تعتقد نيبال أن ضمان حق المواطنين في الحصول على المعلومات أمر بالغ الأهمية لتعزيز الحوكمة الرشيدة والمساءلة. وكمسألة حق أساسي، يمكن لكل مواطن نيبالي التماس المعلومات ذات الأهمية العامة والحصول عليها. وقد أنشئت لجنة إعلام وطنية مستقلة لحماية هذا الحق وإنفاذه وتشجيع الإفصاح الاستباقي. وأسهمت كذلك وجود وسائط إعلام نشطة ومستقلة ومجتمع مدني نشط في تمتع الجميع بالحق في المعلومات.

حاء - الحق في الخصوصية

19 - تؤمن نيبال بقدسية خصوصية الفرد وتعتبر الحق في الخصوصية عنصراً هاماً للتمتع بالحرية. ويعتبر الدستور الشخص والمسكن والممتلكات والوثائق والمراسلات والمسائل المتصلة بطابع الفرد شؤوناً خاصة وبالتالي لا يجوز انتهاك حرمتها. ويعترف قانون الخصوصية الفردية لعام 2018 بالهوية الوراثية والميل الجنسي والحياة الجنسية وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة للفرد بوصفها معلومات شخصية وينظم استخدام المعلومات الخاصة المخزنة في الكيانات العامة والمسؤولية في حالة حدوث انتهاكات.

طاء - الحق في العمل

20 - تعترف نيبال بالحق في العمل باعتباره حقا أساسيا. ولإعمال هذا الحق، يكفل القانون لكل مواطن يتراوح عمره بين 18 و 59 سنة العمل لمدة لا تقل عن 100 يوم في السنة المالية. وما برح برنامج رئيس الوزراء للتشغيل ينفذ منذ شباط/فبراير 2019، وهو برنامج تسند بموجبه إلى جميع المواطنين العاطلين عن العمل المسجلين وظائف حسب مؤهلاتهم ومجال اهتمامهم. كما يتم تزويدهم بالمهارات المهنية والتدريب اللازمين عند الضرورة. وفي حالة عدم توافر الحد الأدنى من العمل المضمون، يحق للمواطنين العاطلين عن العمل الحصول على مبلغ محدد من بدل الإقامة.

ياء - الحق في الضمان الاجتماعي

21 - ينص الدستور على الحق في الضمان الاجتماعي باعتباره حقا أساسيا. وقد سُن إطار قانوني مفصل لإعمال هذا الحق. ويوفر القانون الحماية من خلال الضمان الاجتماعي لثماني مجموعات مختلفة من الناس، بمن فيهم كبار السن، والمعوزون، والعاجزون المغلوبون على أمرهم، والنساء العازبات المغلوبات على أمرهن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمواطنون غير القادرين على رعاية أنفسهم، والأطفال، والأشخاص المنتمون إلى جماعات عرقية على وشك الاندثار. ويحق لجميع نساء الداليت، والعازبات فوق سن الستين، وجميع كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن 70 سنة الحصول على بدلات شهرية من الدولة.

22 - وبالإضافة إلى ذلك، استحدثت نيبال نظاما للضمان الاجتماعي يقوم على الاشتراكات منذ عام 2018. ويساهم صاحب العمل والموظف بجزء معين من دخلهما في صندوق الضمان الاجتماعي،

الذي يستخدم لتغطية الاستحقاقات الطبية والصحية واستحقاقات الأمومة، واستحقاقات الإعاقة والوفاة الناجمة عن حادث، واستحقاقات أفراد الأسرة المعالين واستحقاقات الشيخوخة. وتعتزم الحكومة توسيع نطاق هذا النظام ليشمل القطاع غير الرسمي أيضا.

كاف - إدارة التنوع والعدالة الاجتماعية

23 - تعرض نيبال فسيفساء من التنوع العرقي تعيش في سلام ووئام منذ قرون. وتعلق نيبال أهميةً كبيرة على حماية حقوق السكان الأصليين. ويعزز دستور نيبال الديمقراطية الشاملة للجميع وينص على التمثيل النسبي للسكان الأصليين والنساء والداليت، وغيرهم، في جميع هياكل الدولة. وتهدف سياسات الدولة إلى النهوض بمجتمعات الشعوب الأصلية المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا برصد مخصصات خاصة في قطاعات التعليم والصحة والإسكان والأمن الغذائي والعمالة. وفي عام 2007، صدقت نيبال على اتفاقية منظمة العمل الدولية للشعوب الأصلية والقبلية لعام 1989 (رقم 169).

لام - مجتمع مدني نابض بالحياة ووسائل الإعلام

24 - يتيح الفضاء الديمقراطي في نيبال عمل وسائل الإعلام المستقلة والحرة ووجود مجتمع مدني نابض بالحياة. ويضمن دستور نيبال الحرية الكاملة لوسائل الإعلام، التي تشمل وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية وعلى شبكة الإنترنت. وتعتبر نيبال وسائل الإعلام والمجتمع المدني شريكين هامين لتعزيز الحكم الديمقراطي والخاضع للمساءلة وتوسيع حيز الحرية. وتعمل شبكة كبيرة من المنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات المدنية في جميع أنحاء البلد من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني وتتمتع بحرية تشغيلية كاملة.

ميم - إدماج حقوق الإنسان في خطط التنمية الوطنية

25 - ما برحت نيبال تنفذ خططا دورية للتنمية المتوازنة والشاملة. وقد صيغت الخطة الدورية الخمسية الخامسة عشرة (2019-2023) بهدف إنهاء الفقر ورفع اسم نيبال من فئة أقل البلدان نموا في وقت مبكر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودخول فئة البلدان المتوسطة بحلول عام 2030 برؤية "نيبال مزدهرة، نيباليون سعداء". وتدمج الخطة نهجا يستند إلى حقوق الإنسان في التنمية وتتمسك بروح "عدم ترك أحد خلف الركب". وقد أُدمجت حقوق الإنسان والإدماج والعدالة الاجتماعية إدماجا كاملا في الخطة.

نون - تنفيذ خطط العمل المتعلقة بحقوق الإنسان

26 - نيبال واحد من البلدان الرائدة في صياغة وتنفيذ خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان منذ عام 2004. ويجري حاليا تنفيذ خطة العمل الوطنية الخامسة لحقوق الإنسان (2019-2024). وقد تمت مواءمة الخطة مع السياسات والخطط الإنمائية الوطنية، مع وجود حكم ينص على إنشاء آلية للرصد والإبلاغ. وقد أسهم هذا الجهد المحلي إسهاما إيجابيا في تعميم الخطة المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

ثالثا - المشاركة البناءة على الصعيد الدولي

ألف - الإيمان القوي بتعددية الأطراف وعالمية حقوق الإنسان

27 - إن إيمان نيبال بتعددية الأطراف، مع وجود الأمم المتحدة في محورها، مستوحى من التزامها القوي بالمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتؤمن نيبال إيمانا راسخا بعالمية حقوق الإنسان وترى أن جميع حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة يعزّز بعضها بعضاً، وأنها تستحق معاملة متوازنة وتركيزا متساويا. وتعتبر نيبال مجلس حقوق الإنسان وآلياته محافل هامة للتعاون والحوار من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

باء - الالتزام بالقواعد الدولية لحقوق الإنسان

28 - نيبال دولة طرف في 25 صكاً دولياً متعلقاً بحقوق الإنسان، بما في ذلك سبع من أصل تسع اتفاقيات أساسية لحقوق الإنسان. وبحكم أنها طرف في البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فقد ألغت عقوبة الإعدام. وتؤيد نيبال حق كل فرد في الحياة والكرامة باعتباره مقدسا. وقد صدّقت نيبال على 11 اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات صلة مباشرة بحقوق الإنسان، بما في ذلك سبع من أصل ثماني اتفاقيات أساسية. ونيبال واحدة من البلدان القليلة التي صدّقت على اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية.

29 - وتحتفظ نيبال بسجل أداء جيد في الوفاء بالتزامات الإبلاغ الواقعة عليها، وقد قدمت بانتظام تقارير دورية عن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغير ذلك من الصكوك، وهي ملتزمة بتنفيذ التوصيات المقدمة من اللجان أو الهيئات المعنية.

جيم - الدور البناء في مجلس حقوق الإنسان

30 - ما برحت نيبال، وهي حاليا عضو في المجلس (2018-2020)، تضطلع بدور بناء في المجلس لتشجيع وتعزيز الحوار والتعاون. ولا تزال نيبال تعمل بنشاط مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتسترشد نيبال في نظرتها المستقلة بشأن حقوق الإنسان بمبدأ الموضوعية والحياد واللاانتقائية والتعاون. وعملت نيبال أيضا كمنسق إقليمي لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ في المجلس لعام 2019.

دال - الزيارات القطرية للمقررين الخاصين

31 - لا تزال نيبال تعمل بشكل بناء مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وقد قام المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، فيليبي غونزاليز مورياليس، بزيارة نيبال في الفترة من 29 كانون الثاني/يناير إلى 5 شباط/فبراير 2018. وبالمثل، قامت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، دوبرافكا سيمونوفيتش، بزيارة البلد في الفترة من 18 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وكان التقريران المقدمان من كلا المكلفين بولايات مفيدين في زيادة تعزيز تدابير حماية النيباليات والعمال المهاجرين.

هاء - التنفيذ المقرر لنتائج الاستعراض الدوري الشامل

32 - تعتبر نيبال نظام الاستعراض الدوري الشامل أداةً مبتكرة لاستعراض الأقران وتبادل أفضل الممارسات في ميدان حقوق الإنسان. وخلال الاستعراض الثاني، في عام 2015، قبلت نيبال 152 توصية من أصل 195 توصية وأحاطت علماً بالتوصيات الـ 43 المتبقية. وقد نُفذت تلك التوصيات بإخلاص باستخدام خطط عمل محددة. وتتطلع نيبال إلى إجراء حوار مثمر في الاستعراض الثالث المقبل، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2021.

واو - أكثر من ستة عقود من المساهمات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

33 - إن وجود السلام شرط مسبق للتمتع بجميع حقوق الإنسان. وكجزء من الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، ما فتئت نيبال تسهم، لأكثر من ستة عقود، في عمليات الأمم المتحدة للسلام، وبالتالي في قضية السلام وحقوق الإنسان في مناطق النزاعات.

34 - ونيبال في الوقت الحالي هي رابع أكبر بلد مساهم بقوات وبأفراد شرطة. وقد ضحى ما مجموعه 73 من حفظة السلام النيباليين بأرواحهم أثناء أداء الواجب، في حين أصبح 66 من حفظة السلام معاقين. وقد حظيت مساهمة نيبال في السلام والأمن الدوليين بتقدير وإشادة واسعين. وأيدت نيبال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والاتفاق الطوعي للأمين العام المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، ولا تزال ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ مبادئ كيغالي بشأن حماية المدنيين.

زاي - الهجرة

35 - وضَع الاتفاقُ العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بحقٍ حقوق الإنسان للمهاجرين في محور الاعتبارات وأنشأ إطارا لجعل ”الهجرة تعود بالنفع على الجميع“. وتؤيد نيبال تعزيز التعاون الدولي بشأن قضايا الهجرة لصالح جميع بلدان المنشأ والعبور والمقصد. واضطلعت نيبال بدور نشط أثناء التفاوض على الاتفاق واعتماده. وتعتقد نيبال أن عمليات التشاور الإقليمية، مثل عملية كولومبو للبلدان الآسيوية المرسلة للعمالة، وحوار أبو ظبي، بين البلدان الآسيوية المرسلة للعمالة والبلدان المستقبلة لها، محافل مفيدة لتعزيز التعاون في مجالات هجرة اليد العاملة ومعالجة القضايا المشتركة من خلال الحوار.

رابعا - التعهدات والالتزامات الطوعية

36 - في سياق ما تقدَّم، وتمشيا مع التزام نيبال الكامل بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، تقدم نيبال التعهدات المبينة أدناه.

37 - على الصعيد الوطني، ستقوم نيبال بما يلي:

(أ) بذل جهود مجدية من أجل الإعمال الفعال للحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور؛

(ب) تعزيز القدرة على تنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تشكل نيبال دولة طرفاً فيه؛

(ج) متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بوضع شعار "عدم ترك أحد خلف الركب" في محور الاعتبارات؛

(د) بذل كل جهد ممكن في معالجة القضايا المتصلة بانتهاك حقوق الإنسان خلال فترة النزاع، من خلال آليات العدالة الانتقالية؛

(هـ) ضمان استقلال السلطة القضائية من أجل حماية حقوق الإنسان؛

(و) تعزيز نمو وتطوير وسائل إعلام حرة؛

(ز) مواصلة الحفاظ على بيئة مواتية لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني؛

(ح) تعزيز القدرة المؤسسية للجان الدستورية على كفالة الحوكمة الرشيدة؛

(ط) تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛

(ي) تمكين جميع اللجان الدستورية بصورة تامة من الوفاء بولاياتها بفعالية من أجل إنهاء التمييز وإقامة مجتمع نيبالي شامل وعادل ومزدهر؛

(ك) تنفيذ التوصيات المقبولة للاستعراض الدوري الشامل والتقيد بها؛

(ل) إجراء أنشطة بناء القدرات والتدريب المتصلة بحقوق الإنسان لفائدة موظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين؛

(م) مواصلة الوفاء بالتزامات الإبلاغ بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تشكل نيبال دولة طرفا فيها وتنفيذ التوصيات؛

(ن) مواصلة زيادة الاستثمار في التعليم والصحة والصرف الصحي والرعاية السابقة للولادة ورعاية المواليد الجدد وخفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات.

38 - وعلى الصعيد الدولي، ستقوم نيبال بما يلي:

(أ) المساهمة في أعمال مجلس حقوق الإنسان بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

(ب) التعاون، والتفاعل البنّاء، مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والآليات الأخرى لمجلس حقوق الإنسان؛

(ج) تقديم دعمها الكامل لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الوفاء بولاياتها؛

(د) التعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي؛

(هـ) العمل بروح من الشراكة والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة من أجل إعمال حقوق الإنسان العالمية؛

(و) تمديد دعمها لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها التي يمكن أن تيسر تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

(ز) المشاركة بنشاط في المبادرات العالمية المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لصالح أشد الناس احتياجا؛

(ح) دعم عملية الاستعراض الدوري الشامل بوصفها آلية فريدة لاستعراض الأقران والمشاركة فيها بنشاط؛

(ط) التصديق على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛

(ي) مواصلة تعزيز عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وطابعها المتعاضد؛

(ك) تعزيز تعددية الأطراف الشاملة والشفافة والقائمة على القواعد والمنصفة.